مفهوم الديمقراطية ودور المؤسسات التربوية والتعليمية

م. م. نزار عبد السادة النصار
قسم الاجتماع، كلية الآداب ـ جامعة واسط

المقدمة:

أن التحول الديمقراطي يتطلب بالضرورة نسقاً ثقافياً يتبلور عملياً في أنماط السلوك والعلاقات والتفاعلات بين الدولة والمجتمع. وبين مختلف الإفراد والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية، أي أن البناء الديمقراطية يتطلب تحديداً مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً، ولعل التحول الديمقراطي في العراق يعبر عن أهداف وتطلعات غالبية أفراد المجتمع في بناء دولة وطنية حديثة تكون فيها المواطنة المتساوية دلالة هامة للتحديث السياسي المعبر عنه بالديمقراطية والتعددية. أن إعلان التحول الديمقراطي يرتبط بوجود ثقافة قائمة على أساس المشاركة والتسامح والحوار والاختلاف ونبذ العنف. والتجربة الديمقراطية في العراق مازالت في أطوارها الأولى وهي تحث الخطى وسط بيئة وحاضنة لا تظهر القبول، ومن الطبيعي أن الإطراف التي تعيش هذا المخاض التاريخي تعاني من الكثير من المصاعب والتحديات، والديموقراطية تعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات، وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسة الرقابة على الحكومة، واستناداً إلى ما تقدم فان محور البحث سوف يتركز على تبيان ماهية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التربوية والتعليمية إزاء عملية التحول الديموقراطي والتأكيد على استثمار العلم بما يخدم المجتمع والإنسانية وتمكين تلك المؤسسات من التطوير والتنافس العلمي فيما بينها بما يخدم الفرد والمجتمع. فالفرد في النهاية هو حصيلة ما يتلقاه في

المؤسسات التربوية والتعليمية في المجتمع من الأسرة إلى المدرسة إلى الجامعة. وفي ضوء ذلك تم تصميم البحث على جملة نقاط أساسية وهي:

أولا. الهدف من البحث.

ثانياً. مفهوم الديموقراطية.

ثالثاً. سمات المجتمع المدني والتحول الديموقراطي.

رابعاً. دور المؤسسات التربوية والتعليمية.

أولاً. هدف البحث:

يهدف البحث الموسوم (مفهوم الديموقراطية ودور المؤسسات التربوية والتعليمية) إلى عرض وتحليل دور المؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة من ثقافية واجتماعية وتربوية وسياسية وما هي الوظائف التي تقوم بها في مجال استقرار وبناء المجتمع في محاولة تعميق وترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والحوار مع الأخر المختلف ودور ذلك في تعزيز السلم الاجتماعي من اجل تحقيق فرص الازدهار والتقدم وبما يخدم الفرد والمجتمع معهاً.

ثانياً. مفهوم الديموقراطية:

لم تعد الديموقراطية مفهوما يقتصر على المعنى اللفظي ذي الأصل الإغريقي المنحدر من ديمقراطيا (demkratia) المركبة من كلمة (ديموس) demos و (كراتس) kratos اللتين تعنيان (شعبا وحكما) على التوالي أي حكم الشعب[1]. بل تعدت ذلك إلى أنها النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين إفراد المجتمع والدولة على وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة[2]، ويرى (لاسكي هارولد) أن: (الديموقراطية إطار لحكومة يتوفر فيها أولا، أعطاء الناس الفرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها، وثانياً أن القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط المجتمع بدرجات متساوية)[3] ويعرفها الدكتور عبد الغني بسيوني بأنها: (حكم الشعب بالشعب ومن اجل الشعب، فأن الحكومة الديموقراطية هي الأداة التي يحكم بها

الشعب نفسه، والوسيلة التي يعبر بها عن أرادته وسيادته، وعن طريقها يمارس السلطة في دولته)[4].

ويرى الدكتور احمد سويلم أن: (الديموقراطية ليست مجرد نظام سياسي بهيأته وأجهزته وقوانينه بل هي روح قوية حية تبعث الحياة والنشاط في الفرد وهي تعمل في ضوء الحريات والتعاون والمحافظة على حياة الفرد وكسبه وإدراكه حقوقه وواجباته، وذلك في سبيل استمرار سير البلاد في ركب الحضارة العالمية، وتحقيق السعادة للفرد والجماعة)[5].

فالديموقراطية هي النظام السياسي الأمثل الذي يجعل من الممكن تحقيق إمكانيات الشخصية الإنسانية، فعن طريق نظم الانتخابات الحرة، ومناقشة الشؤون العامة، تشحذ الديموقراطية الملكات وتستنهض القدرات وتوسع دائرة التفكير، كما تسمو بالمعايير العامة. واليوم فان الديموقراطية لم تعد قاصرة على المفهوم السياسي، وكونها شكلاً من أشكال الحكم، بل أصبحت فلسفة وطريقة حياة في مجتمع معقد اشد التعقيد، تعتريه تغيرات سريعة، فكل مؤسساتنا وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية وكل مستوياتنا الأخلاقية والسلوكية في حالة تغير مستمر، ونحن نعيد تفسيرها من جديد[6]. وعلى أن العناصر الثلاثة التالية تشكل الحد الأدنى لمكونات الديموقراطية في أي نظام سياسي الأول: حقوق الإنسان بما فيها الحريات العامة. ومن المهم هنا التأكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: أولها تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين إفراد المجتمع. وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وثالثهما الممارسة الايجابية لهذه الحقوق على نحو يقود إلى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية. الثاني: التعددية السياسية. تقوم الديموقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي وهذا يدعو إلى ممارسة الناخبين حقهم في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة لإدارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة. الثالث: التداول السلمي للسلطة. تفقد التعددية مضمونها وقيمتها في ظروف احتكار السلطة، لان التعددية تتطلب أعطاء فرص متماثلة لكافة الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبين وسماع حكمهم بشأن تولي السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرامج الأكثر قبولاً من وجهة نظر أغلبيتهم[7].

ومن هنا تكون مهمة التحول الديموقراطي نمطية تتسع وتتعمق مع انتشار الثقافة الوطنية الديموقراطية وتحسين الأوضاع الحياتية للمجتمع، علاوة على أهمية تطوير الكفاءات والمهارات لإدارة العملية السياسية والمجتمعية ومواجهة مخاطر الانحرافات الاجتماعية من سياسية واقتصادية وإدارية[8].

لقد حققت المساواة الديموقراطية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين نجاحاً متميزاً. وتقف وراء هذا النجاح أسباب كثيرة منها اشتداد وتيرة القمع والاستبداد في معظم دول القارات وخاصة أسيا وأفريقيا والدول اللاتينية 'وانتهاك حقوق الإنسان الذي وصل حداً لم يمكن السكوت عنه، لا من منظمات حقوق الإنسان الدولية ولا من الدول الغربية التي تملك مصالح اقتصادية مع معظم الدول الدكتاتورية خاصة الدول الغنية بالنفط. كما أن النفس البشرية ميالة بطبعها لنيل الحرية أكثر من استعدادها للرضوخ تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد والقمع ألا أن هذه الرؤية لا تعني أن الأنظمة السياسية التي تَدعي الديموقراطية تسعى لتحقيق الديموقراطية وفق تصورات النفس البشرية [9].

أن من أهم مظاهر الديموقراطية هي المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق خاصة الحق الانتخابي وحرية العمل السياسي وممارسة حق المواطنة بحرية كاملة [10]

وتقترن الديموقراطية تلقائياً بمفهوم الحرية، إذ أن الحرية من الناحية العملية هي واحدة من العناصر الجوهرية للديموقراطية فحرية الناس لاختيار من يمثلهم تحت قبة البرلمان، تعد واحدة من أهم الشروط الموضوعية التي تميز لنا الحديث عن نظام برلماني نزيه. وحرية المواطن بالتمسك بما يراه صالحاً وصواباً، وما في مصلحته هو، شرط لا غنى عنه لممارسة أرادته الواعية، من العملية الديموقراطية، وحرية المواطن في اعتناق عقيدته أو فكر سياسي دون غيره، هو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد موقفه من المشروع السياسي، الذي هو جزء لا يتجزأ منه، وبهذا المعنى فان الديموقراطية في بعض تطبيقاتها في الأقل تتجه في نهاية الأمر إلى إدخال

الحرية في شبكة العلاقات السياسية في المجتمع، وتحديد طبيعة المواقع المتبادلة بين الحكام والمحكومين في هذا المجتمع أو ذاك، وهي علاقة لا غنى عنها وتشكل صميم المجتمع المنظم سياسياً كما أنها ملزمة على وفق هذا الافتراض بكسر الحواجز النفسية والتقنية بين المجتمع المدني من جهة والمجتمع السياسي من جهة أخرى، فالحرية السياسية هي الحجر الأساس لما أطلق عليه (هوبز) و (جون لوك) مفهوم العقد الاجتماعي[11]. ولعل من المفيد من الناحية العملية أن نشير إلى فأتين أساسيتين من الديموقراطية هي الديموقراطية المباشرة والديموقراطية التمثيلية، إذ يستطيع المواطنون جميعاً في الديموقراطية المباشرة المشاركة في اتخاذ القرارات بأنفسهم دون أن ينوب عنهم مسئولون منتخبون أو معينون، أي (أن يباشر الشعب السلطة بنفسه دون وسيط) حيث يجتمع المواطنون في هيئة جمعية عمومية للتصويت على مشروعات القوانين بتعيين الموظفين وتصريف الشؤون العامة، والديموقراطية ليست فقط مجموعة من الأفكار والمبادئ تكتب في نص الدستور، وإنما هي ممارسة وسلوك مجتمع متكامل لتلك الأفكار والمبادئ والحقوق، لذلك يعتبر الوعي السياسي للمجتمعات هو الأساس للتطبيق الفعلي للديموقراطية، وان أي انخفاض في نسبة الوعي يهدد الديموقراطية كمفهوم وسلوك ويعد هذا النوع من الأنظمة عملياً عند تطبيقه في مجتمع صغير نسبياً، مثل المؤسسات الاجتماعية أو المجالس العشائرية حيث يستطيع أعضاؤها الاجتماع في غرفة أو قاعة لمناقشة المسائل المطروحة والتوصل إلى قرارات باتفاق الآراء أو بتصويت الأغلبية، وتعود أصول هذا الشكل من الديموقراطية إلى المدن الإغريقية القديمة، ولا يوجد في هذا الشكل من الأشكال الديموقراطية تمثيل نيابي وإنما يمثل مرحلة تاريخية[12].

أما الشكل الثاني للديموقراطية فهي الديموقراطية التمثيلية ويعبر عنها بعض الباحثين بـ(الديموقراطية غير المباشرة) أو الديموقراطية النيابية والتي تعني أن الحكم ليس للشعب بما هو كذلك، بل للممثلي الشعب المنتخبين، فقد ذهب (جوزيف شومبيتر) في كتابة الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية إلى (أن الأسلوب الديموقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من

خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب)[13].

ثالثاً. سمات المجتمع المدني والتحول الديموقراطي:

أن الدور الهام للمجتمع المدني في تقرير التطور الديموقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديموقراطية وتأكيد قيمتها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من دور ومهام لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديموقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهذه المؤسسات هي أفضل بيئة لممارسة الديموقراطية حيث تمارس مؤسسات المجتمع المدني في حياتها الداخلية جملة من النشاطات والممارسات الديموقراطية.

ويتضح لنا بان اغلب الدول التي في طور الانتقال من الحكم الفردي إلى التعددية تضع نصب عينها أهمية بناء وتشجيع أنشاء مؤسسات المجتمع المدني. فمؤسسات المجتمع المدني تعتبر أهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسيا مباشراً أو أنها لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة السياسية ألا أن أعضاء هذه المؤسسات هي أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديموقراطي، بالإضافة إلى هذا فان الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني[14].

وقد عرف المجتمع المدني على انه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الإقدام والتراخي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع، والخلاف [15].

أن ما تشهده الساحة العراقية حالياً من دعوة صريحة إلى تفعيل دور المجتمع المدني وإنشاء المؤسسات والمنظمات المعبرة عنه، إلى جانب تكوين العديد من المنظمات الحكومية في أكثر من مجال، وتخصص حتى بلغ عددها (1298) مؤسسة أنما يعبر عن حضور هذا المفهوم لدى النخب

الثقافية ولدى الباحثين، الأمر الذي تجاوزت فيه الدعوة إلى المجتمع المدني مستواها ألنظري وأصبحت تقدم أداة عملية من أدوات التقدم الديموقراطي(16).

والمجتمع المدني مجتمع مستقل إلى حد كبير عن أشراف الحكومة المباشر يتصف بالاستقلالية والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة، والعمل التطوعي، والحماسة لخدمة المصلحة العامة، والخيرية في مجال تقديم المساعدة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم من انه يرفع من شأن الفرد ويؤكد على المذهب الفردي، ألا انه ليس مجتمع الفردية، بل يقوم على التضامن عبر شبكة واسعة من المنظمات. ومع انه لا يسعى إلى الوصول إلى السلطة وبالذات ما يتعلق بالمنظمات المهنية، فهي تقوم بدور سياسي فعلاً وواقعاً لأنها تمارس ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديموقراطي(17).

أن تنمية الوعي وتعميقه من خلال هذه المؤسسات يشعر إعدادا كبيرة بان هناك بديلاً وظيفياً معقولاً للتكوينات الإرثية التقليدية مما يسهم في ترشيد أنماط العلاقات كلها، وفي أطار التحولات السياسية التي شهدها العراق فان مؤسسات المجتمع المدني تتحمل الجزء الأكبر من مهمة التحول الديموقراطي وإنجاز التحولات الاجتماعية المتمثلة في احتواء أثار الإقصاء والتهميش(18).

وقد يبدو من الطبيعي أن ننظر إلى دور المنظمات والنقابات والاتحادات والجمعيات الإنسانية والاجتماعية ولمهنية بعين المسؤولية وإيلاء الاهتمام إلى نشاطاتها المستمرة، بوصفها المحرك الأساسي لتحريك عملية البناء الاجتماعي وتحقيق وتائر تنمية ثقافية واقتصادية تسهم في وضع الحلول للمشاكل التي كانت موجودة في زوايا المجتمع العراقي أو تلك الظواهر السلبية التي برزت بعد التغيير سواء كانت ردود أفعال وعراقيل أو بقايا مشكلات متأصلة منذ عقود، وهذه بالتأكيد ستكون معوقاً واضحاً أمام نهضة الدولة بمسؤوليتها وتنفيذ خططها وبرامجها باتجاه تطوير المجتمع على الصعد كافة، على أن الدولة والمجتمع المدني لا يمكن قيامهما إذا كانت

الديموقراطية السياسية مفقودة بكاملها أو جزء منها، تحت حجج ومسوغات يحتاجها الحكام أو الأحزاب الحاكمة التي تدعي أنها تمثل الشعب كله[19].

أن الهدف والفكرة من طرح وتبني مفهوم المجتمع المدني يتمثل في الوصول إلى صيغة ملائمة تفيد المجتمع وخاصة الذين تهمهم الديموقراطية والذين يعملون على أبعاد شبح الدكتاتورية وبالتالي معرفة العالم الخارجي لكي يجعل البلوغ إلى معرفة الواقع الاجتماعي واشكالياته معرفة شاملة وعميقة من اجل ضمان نجاح الخطط للوصول إلى الهدف المنشود في تأهيل مؤسسات الدولة الديموقراطية الجديدة ومنها المجتمع المدني الذي يهدف إلى صياغته ودعمه على نحو أفضل[20].

ويتجلى الدور المهم للنخب المثقفة ومؤسسات المجتمع المدني في إسهاماتها الموضوعية والفاعلة التي تخدم المصلحة العامة وتسهم في تطوير السياسات العامة والسلوكية والوطنية. والمجتمع المدني لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر فقط على العناصر الواعية الفاعلة المنظمة من المواطنين، وينقسم إلى جزأين، أولهما المجتمع المدني المهني بما يضم من روابط ومنظمات لا تتفاعل مع الساسة مباشرة، وتشكل الجزء الأكثر التصاقاً مع مفهوم ووظائف المجتمع المدني، وثانيهما المجتمع المدني السياسي الذي ينحصر في المنظمات السياسية الهادفة إلى تحسين السيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها وممارسة حق المعارضة[21].

وأن ما يصعب مهمة منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الديموقراطي في العراق، هو انخفاض الوعي الديموقراطي في المجتمع العراقي وصعوبة الحديث عن إنعاش الوعي الديموقراطي في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع العراقي حيث الضعف بأعلى درجاته وأقساها، وبطالة مخيفة ليس من السهولة التغلب عليها، وغيرها من المشاكل المتراكمة، وعدم وجود أسس ثابتة وآليات عمل واضحة لهذه المنظمات تمكنها من أداء عملها بصورة صحيحة، فضلاً عن عدم تقبل المواطن العراقي لها بسبب السلوك النفعي لبعض هذه المنظمات مما افقد المواطن العراقي الثقة بها. أن إيجاد أسس ثابتة وآليات عمل واضحة تسترشد بها هذه المنظمات، تكون خطوة

بالاتجاه الصحيح لأداء هذه المنظمات لعملها داخل المجتمع العراقي وإسهامها الفاعل والمؤثر في عملية التحول الديموقراطي[22].

إن تحقيق الديموقراطية ونجاحها يتطلب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور أساسي في هذه العملية، كما أن هذه المنظمات لا يمكن لها أن تعمل الا في ظل أجواء ديموقراطية، ذلك لان العلاقة التي تنشأ بين المجتمع المدني الممارسة الديموقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدهما على الأخر، فليس هناك ممارسة ديموقراطية بدون حد أدنى على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة.

رابعاً. دور المؤسسات التربوية والتعليمية في التحول الديموقراطي:

في زمن التحولات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتأكد أهمية التربية والتعليم بوصفهما من عوامل تنظيم هذه التحولات وتكييف هذه المتغيرات بما يتناسب ومصالح الأمة والوطن، والأمم التي لا تراجع نظمها التربوية والتعليمية لتطويرها نوعياً وكمياً في زمن التحولات، تضمحل لديها القدرة الفعلية على ألامساك بمصيرها الراهن، وذلك لأنها تعرض على مختلف الصعد والمستويات إلى العديد من التحديات، دون أن تملك مقومات مواجهتها بشكل سليم وحضاري[23]، وبما أننا على أعتاب مرحلة جديدة من البناء السياسي والفكري، علينا جميعاً من منطلق الحرص الوطني أن نعيد النظر في مناهجنا الدراسية لجميع المراحل، بان نجعلها أكثر حداثة وأكثر مواكبة للتطور العالمي من جهة، وان تكون بعيدة كل البعد عن التوظيف في خدمة السلطة والثقافة الأحادية وتمجيد الشخصيات وفق انتماءاتها الطائفية والسياسية من جهة أخرى، ويمكن لهذه العملية التربوية أن تكون عاملاً مؤثراً في بناء شخصية الفرد العراقي بناءاً وطنياً ناجحاً، من خلال تعميق مفاهيم الحرية والإخاء والإنسانية و الديموقراطية[24].

أن الأمر يقتضي وقفة جادة أمام كل تلك التحديات التي تفرضها التحولات والمتغيرات الجديدة كونها تتعلق ليس بحاضرنا فقط بل ومستقبل أجيالنا لامتداد تأثيرها في وعي الأجيال القادمة، وسوف نشير إلى بعض الوسائل التي يمكن من خلالها أن يتطور الإنسان نحو الأحسن والأفضل فيما يلي:

أ . دور الأسرة التربوي:

أن للمؤسسات التربوية والثقافية كالمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي دور كبير ومؤثر في نشر الأفكار والقيم الديموقراطية وترسيخها في نفوس الناشئة، وحثهم على الالتزام بها وتقوم هذه المؤسسات التربوية بواجباتها من خلال الالتزام بالقوانين والإحكام الصادرة وفق الدستور، والتي تبنى من خلال فلسفة الدولة الحديثة القائمة على النظام الديموقراطي والتعددية السياسية والمشاركة الواسعة لكافة أطياف الشعب والمستندة على أسس إنسانية وتقدمية. الأسرة هي الحاضنة الأولى لقيم وثقافة وتراث المجتمع وعن طريقها تتوارث الأجيال خصائص الأمة وتتشرب قيمها ومعارفها وأسلوب حياتها وأنماط سلوكها[25].

وإذا ما غاب دور الأسرة أو قصرت في أداء مهامها في تنشئة الأجيال ومدهم بالزاد المناسب الذي يضمن لهم الحصانة الذاتية في أنفسهم وفقاً لقيم ومبادئ الأمة م، فان جهات أخرى ستقوم بهذا الدور على النحو الذي تريده هي دون ضابط أو رقيب، كالقنوات الفضائية، وشبكة الانترنيت، كما أن قيام الأسرة بالدور المطلوب منها رهين بتمتع الإباء بقدر من العلم والمعرفة والثقافة يؤهلهم للقيام بهذا الدور بشكل مناسب [26].

أن من مقتضيات التربية الحديثة والتحولات الديموقراطية في العالم تقتضي إلى الحرص على خلق مناخ ديموقراطي داخل الأسرة ولكن هذا الحرص ينبغي أن لا يؤثر على التضامن الأسري أو يفجر الصدام بين الاختيارات الفردية وبين تماسك الأسرة أو الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد السائدة من جهة، كذلك فان المناخ الديموقراطي لا يعني الفوضى أو ترك سلوك الأطفال والمراهقين بدون ضوابط أو توجيهات كما انه من الضروري إشراك الأجداد والأخوة الصغار في عملية التنشئة الاجتماعية بحيث لا يتحمل الوالدان كل العبء الخاص وأن هذه المشاركة تؤكد على تواصل الأجيال داخل الأسرة، وعلى ضرورة قيام الأولاد بواجباتهم تجاه الكبار[27].

وسوسيولوجيا التربية تبعاً لذلك تحاول أو على الأقل جعل كل ما يؤثر في المؤسسة المدرسية من بعيد أو قريب بوضع تساؤل مستمر، املاً في

أيجاد الصيغة التربوية الكفيلة للنهوض بمجتمع ما، وضمان فرص تعليمية متساوية لأبنائه، من اجل مستقبل أفضل وتلافياً لهفوات تربوية تعيق تنمية المجتمع وتؤثر سلباً في تنشئة اجتماعية سليمة للجيل الصاعد، الا أن العمل من اجل ترسيخ هذه التربية الحديثة وتوفير شروط نجاحها يتطلب جهداً كبيراً لصنع المستقبل المرتقب لأطفال يولدون اليوم، يقول علم المجتمع المصري (سعد الدين إبراهيم) أن أسوء صورة للمستقبل هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي في محاولة صنع المستقبل، موقف التخلي عن الإرادة الإنسانية، وترك الأحداث تصنع مستقبل الناس[28].

أن التفكير والعمل من اجل تبني مشروعات اجتماعية جديدة تهدف إلى دعم التكافل والتعاون بين الأسر ومساعدتها على التكيف مع المتغيرات العلمية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة والتي تؤثر بقوة في البيئة المحلية والدولية ومن الممكن أن تأخذ هذه المشروعات صيغاً جديدة تعتمد على المبادرات الفردية ودعم المنظمات والجمعيات الأهلية والمساجد وما يعرف بفعاليات المجتمع المدني بالإضافة إلى مساندة الدولة[29]. ويضيف باحث أخر إلى أن الوصيفة الأساسية للأسرة العربية في العصر الراهن مد المجتمع بأفراد أسوياء نفسياً واجتماعياً لا يعانون نقصاً في إشباع حاجاتهم الأساسية، متمسكين بدينهم وتراثهم وثوابت معتقدات أمتهم في نطاق تفاعل الحضارات الإنسانية ويؤثرون المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، واحترام حقوق الآخرين وأرائهم باتخاذ الحوار سبيلاً للتفاهم، واعتماد قيام التفكير العلمي والعقلانية وحق المعرفة والعلم، وتعزيز الأنماط السلوكية في مجال رفض الاتجاه الاستهلاكي ودعم القيم الايجابية الأخرى ثم في مجال التعاون مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى بما يمد الفعل الاجتماعي في السيادة المتعددة بطاقة حيوية، في محيط علاقة تبادلية واضحة بين الأسرة ومؤسسات الثقافة والإعلام ونظام التعليم[30].

ب. دور المدرسة (النظام التربوي):

تستهدف العملية التربوية في بلادنا بناء جيل واع حاملاً لثقافة قادرة على التكيف مع التطور ألمعلوماتي العاصف ومعطيات التكنولوجيا الحديثة

والمجتمع الديموقراطي الحديث، عبر الإلمام بالعملية التعليمية والتربوية ذاتها من جوانبها المختلفة م طلاب وأدوات وعمادات ومعلمين وأساتذة ومناهج دراسية (تربوية واجتماعية) وأشراف تربوي، وإنماء النزعات الفكرية والعاطفية للتلاميذ والطلبة وتوفير فرص التعبير الحر عنها، لفهم أسرار العالم المادي والاجتماعي وإشباع الحاجة للآمن والاستقرار[31].

أن جوهر العملية التربوية أعداد التلاميذ والطلبة للحياة الاجتماعية ومواجهة تحدياتها، عبر التفاعل الاجتماعي وسد عوز العلاقات الاجتماعية على أسس ديموقراطية، وضمان المستوى الأكثر رقياً للكادر التعليمي والأكاديمي لأنهم أدوات التغيير الحقة في المجتمع الديموقراطي الذي يعتمد بأسسه على التعايش والاحترام والتسامح ونبذ الأفكار العدوانية[32].

فيمكن أن يوظف درس التربية الوطنية في هذه المرحلة لإعادة بناء الشعور الوطني السامي النبيل، الذي افتقدهُ بعضهم بسبب عمليات الهدم التربوي والتعليمي، الذي عانينا منه في المرحلة السابقة بعد أن أصبح درس التربية الوطنية هو من اجل تمجيد وعبادة فرد، وليس هذا الوطن الذي سكن فيه الإنسان منذ ستين ألف عام في شنايدر شمالاً وكتب أول كتاباته الشعرية في الوركاء جنوباً منذ أكثر من خمسة ألاف سنة مروراً بالإنجازات الحضارية التي تحققت في هذا البلد وجعلته مركز أشعاع للإنسانية[33]. كما ينبغي على السلطات العلمية والتربوية اختيار المدرسين والأساتذة من الأشخاص الذين يحملون المؤهلات العلمية والخبرات الوظيفية ويحملون الأفكار التي تقود إلى تطوير الإنسان والمجتمع نحو الأفضل.

إن حسن أعداد المناهج الدراسية يمثل الخطوة الأولى للإصلاح التعليمي والتربوي، كما أن أعداد المناهج ينبغي أن يتم على وفق رؤية شاملة وفلسفة عليا تستهدف إيصال أفكار وقيم ومفاهيم وعلوم محددة إلى ذهن الطالب تنسجم مع قيم ومعتقدات المجتمع واحتياجاته، وأن تكرس هذه المناهج الأسلوب العقلاني في التفكير بالتدريب والاستقراء والاستنباط والتحليل والتشجيع على البحث العلمي وحب الإطلاع وتنمي روح الابتكار أو التفاعل بين الطلاب ومعلمهم[34].

ولعل ما تؤديه التربية عموماً من وظائف اجتماعية يشمل جميع ما تقوم به الجامعات من وظائف في أي مجتمع، ضمن وظائف الجامعات التي من مبررات إنشائها في الحالات النموذجية أداء مهمة التطبيع الاجتماعي، حين تتولى تزويد الفرد بمقومات النمط الثقافي لمجتمعه وإتاحة الفرصة لقدراته وإمكانياته أن تنمو وتنطلق ليصبح قادراً على الإسهام في أثراء ثقافة مجتمعه وتأهيله إلى أقصى حد لمتطلبات المجتمع، وثمة وظيفة سياسية تقوم بها الجامعة تؤدي فيها أثراً مزدوجاً، فمن ناحية تقوم الجامعة بإعداد القادة على كافة المستويات، ومن ناحية أخرى تقوم بتدعيم المفاهيم القائمة في المجتمع وتعميق الولاء للنظام الأيديولوجي السائد في أي مجتمع[35]. فالتعليم هو احد محركات الأمم والشعوب لاغتنام فرص التحولات والمتغيرات بما يتناغم وتطلعات تلك الأمة ومصالحها البعيدة، وحتى لا تكون لهذه التحولات السريعة أثار اجتماعية وتربوية وقيمية خطرة، تحتاج الأمم دائماً وفي زمن التحولات بالذات إلى مراجعة فلسفة التعليم والتربية الوطنية وأطرها المستخدمة ومناهجها ووسائلها، حتى تكون هذه المراجعة حافزاً حقيقاً لتطوير التعليم وتهيئة عناصر وأطر التربية إلى متطلبات التحولات الجديدة. فالجامعات في هذه المجتمعات تقوم بدور جبار وعن طريق أساتذتها وطلابها، في المجتمع فهي المنظمة التي يشعر منتسبوها بالحرية العلمية الموضوعية والضمان والأمان والاحترام وهي المنظمة التي يحيا فيها الطلاب حياة تقدمية نتيجة لجهودهم وبتأثير الحرية والانفتاح والديموقراطية التي يعيشون في ظلالها تلك الصفات التي تعتبر من مبادئ المنظمة الجامعية في العالم التقدمي فالطلاب الذين لا يمارسون الديموقراطية والتقدمية الصحيحة في مدارسهم لا يحملون ولاءً للنظام الديموقراطي التقدمي[36].

ج. دور وسائل الأعلام والاتصال:

لاشك أن الأعلام اليوم يشكل الوسيلة التربوية والثقافية الأوسع انتشاراً وتنوعاً وتأثيراً على الناس على اختلاف شرائحهم المعرفية والمهنية فهو يمثل على مختلف وسائله ومستوياته أداة ووسيلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميش دورها بالنسبة لجميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد

سواء، فالإعلام ومن خلال قدراته التأثيرية الهائلة في تشكيل الإدراك والاتجاهات والسلوك والقيم حتى أصبحت وسائل الإعلام جزءاً من حياة المواطن أياً كانت خصائصه وقدراته ومستواه الاجتماعي ما جعل دراسة العلاقة بين وسائل الإعلام وخاصة المرئي منها وبين المجتمع والتنشئة الاجتماعية تبرز لها صدى القضايا الأساسية في العصر الحديث عصر التكنولوجيا المعلوماتية وثقافة الصورة. وجود هذا الإعلام يرفعنا إلى تلمس ومدى مساهمته في التعبير عن وظائفه في عملية التنشئة الاجتماعية التي أصبحت محور كل مجتمع متحضر[37].

وتتجلى ايجابيات الإعلام الفضائي اليوم بكسر العزلة المفروضة على الناس في أي مجتمع مما يرفع حالة الحصار على الجماهير التي دأبت العديد من الأنظمة الشمولية على فرضها مما جعل الفرد يخرج من المحليات الضيقة إلى العالمية والكونية من خلال فتح الإعلام سبل التثقيف والتعلم من الآخرين من خلال البرامج الوثائقية على اختلافها أو مشاهدة تقارير الانجازات البشرية في كل المجالات مما وفر فرصة فعلية لإغناء حياة الإنسان والارتقاء بمستوى معرفته[38].

أن حرية الإعلام تعتمد بالدرجة الأولى على الاستقلالية وحياديته في الكشف عن الوقائع والإحداث وفك التباسها وغموضها، وهذا لا يتسنى للإعلام ألا بعد تعميق وبناء ثقافة الديموقراطية في النفوس والعقول واحترام أرادة الآخر في الرؤية والمعالجة والعمل. لهذا يكون دور الإعلام دوراً مزدوجاً، فهو من جانب يعمل على الحفاظ على حريته واستقلاليته، ومن جانب أخر يحاول أن ينجح في تعليم الديموقراطية كمفهوم وممارسة وعمل وهذا لا يتم ألا احترام السلطة لهذه الحقيقة فتبتعد بقرارها وأرادتها عن الساحة الإعلامية، بل تحاول أن تمنح الإعلام والإعلاميين القدر الكافي من دعمها المالي والمعنوي من اجل المساهمة في بناء الحرية وإشاعة ثقافة الديموقراطية للناس والوطن[39]. ويتفق فقهاء الإعلام ومنظروها على ضرورة وجود إعلام ديموقراطي حر في أي مجتمع ديموقراطي، فبدونه تظل العملية الديموقراطية عرجاء ومنقوصة لأنه ركن أساس من هيكلته. ولمواكبة التطور التاريخي تنظيراً وممارسة وضعت عدة نظريات إعلامية

تحدد وظيفة الإعلام في المجتمع الديموقراطي ومساحات تحركه. ولعل ابرز تلك النظريات[40].

أ. نظرية الحرية: والتي تعود إلى القرن السابع عشر حيث استطاعت الصحافة في أوربا الغربية الخروج من دائرة القيود والسيطرة الرسمية، وهذه النظرية تعد من الأسس التي تحكم عمل الوسائل المطلوبة في المجتمعات الدستوقراطية الليبرالية.

ب. نظرية المسؤولية الاجتماعية: نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاولت هذه النظرية التوفيق بين استقلالية وسائل الإعلام والتزاماتها تجاه المجتمع.

ج. نظرية المشاركة الديموقراطية: برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه ايجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام.

ومن الممكن الإفادة من نظرية المشاركة الديموقراطية في هيكلية الإعلام العراقي وذلك لوجود تعددية اجتماعية وثقافية بحاجة إلى وسائل اتصال خاصة بها تلبي احتياجاتها الثقافية والاجتماعية. لذا تصدر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدراً مهما من مصادر التوجيه والتثقيف في المجتمع وهي ذات تأثير كبير في الجماهير المتقلبين المتباينين في اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والأكاديمية والاجتماعية، وهذا ما يكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات، وهي أحدى العناصر ألأساسية المساهمة في تشكيل ملامح المجتمعات[41].

الخاتمة:

ختاماً أن النظم التربوية في المجتمعات الحديثة تسعى إلى خلود جيل طلابي واع تقدمي ديموقراطي يتفاعل مع المجتمع وله قوة حقيقية في المدارس وخارجها فينبغي أن نغرس فيهم المفاهيم الأساسية للمجتمع والمهارات الخاصة التي تتلاءم والمجتمع الحديث وبطريقة استيعاب حديثة بعيدة عن التلقين التقليدي للمعلومات كما أن من المهم توجيههم بطريقة رشيدة لممارسة حقوقهم وواجباتهم بطريقة واعية حكيمة موجهه نحو الوصول إلى المصلحة العامة. ويمكن القول أن مسؤولية الوعي السياسي

والثقافي ودورها في عملية التحول الديموقراطي تقع على عاتق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والوسائل الإعلامية والبرامج السياسية الناجحة، فلابد للمجتمع أن يدرك قيمة وأهمية الوعي السياسي وسبل تكريس حالة الوعي لمفهوم الديموقراطية، من خلال تطبيق هذا المفهوم بأساليب حديثة تتناسب مع مقاييس الفهم المعاصر، وتنسجم مع منظومة المجتمع العراقي الأخلاقية والثقافية والتاريخية والدينية.

كما أن للمؤسسات التربوية والتعليمية دوراً كبيراً تستطيع القيام بهِ من خلال تبني ثقافة مجتمعية تعزز البناء والتحول الديموقراطي من خلال تبني أسس دولة القانون وبناء مجتمع مدني فاعل، كما ينبغي على وسائل الإعلام بكافة أشكالها، على توعية المجتمع لضرورة المساهمة في الحياة السياسية والمشاركة في الانتخابات وذلك من خلال البرامج العامة واللقاءات والندوات الفكرية.

إن العملية التربوية وتطويرها ينسجم وتطورات العصر سيسهم بشكل نوعي في إعلاء شأن الثقافة والمعرفة في المجتمع. حيث انهُ لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التقدم في ميادين الحياة المختلفة بدون التعليم إذ أنه بوابة التقدم في مختلف المجالات والحقول. فهو وسيلتنا لتحقيق الأهداف والغايات الإنسانية وضمانة المستقبل.

المصادر والهوامش:

1. ديفيد هيلد، نماذج الديموقراطية، ترجمة: فاضل جكتر، (معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، بيروت)، 2006، ص 12.

2.عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 5، ص 566.

3. لاسكي، هارولد، الحرية في الدولة الحديثة، نقلاً عن: حسن السيد عز الدين، جدلية الثيوقراطية والديموقراطية، العراق، النجف الأشرف، ص140.

4. د. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، نقلاً عن: حسن السيد عز الدين، المصدر السابق، ص 141.

5. د. احمد سويلم، أصول النظم السياسية المقارنة، دار الاستقلال، بيروت، 2000، ص 80.

6. د. سعيد الاسدي، أوراق مقترحة لتفعيل الأصول الديموقراطية في نظامنا التربوي، مجلة وراق عراقية، مركز الفجر، بغداد العدد (3)، 2005، ص 63.

7. د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، دار المدى، سورية، دمشق، 2003، ص 41.
8. د.عبد الوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص 39.
9. د. حسن السيد عز الدين، المصدر السابق، ص 138.
10. د. حامد حمزة الدليمي، دراسات في الحرية و الديموقراطية، دار الطيف، العراق، واسط، 2006، ص 63.
11. المصدر نفسه، ص54.
12. راجع: د. عبد الرزاق عبيد و محمد عبد الجبار، الديموقراطية بين العلمانية والإسلام، الإسلام و الديموقراطية، العدد 9، ص 25.
13. راجع كذلك: موقع الديموقراطية على الانترنيت.
14. ديندار شيخاني، مصدر مأخوذ من شبكة المعلومات، انترنيت.
15. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، 2007، ص5.
16. د. أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديموقراطي، مجلة اوراق عراقية، العدد 3، 2005، ص 36.
17. د. عبد الوهاب حميد، المصدر السابق، ص 79.
18. د. كامل المرياني، في سوسيولوجية المجتمع العراقي، مجلة الحكمة، العدد 36، 2004، ص 49.
19. د. أمل هندي، المصدر السابق، 37.
20. سيف الدولة كاطع، المجتمع المدني وضرورات بناء الديموقراطية في العراق، جريدة الصباح، العدد 1673، 2009.
21. د. عبد الوهاب حميد، المصدر السابق، ص 90.
22. احمد عبد الأمير الانباري، دور منظمات المجتمع في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، 2007.
23. محمد محفوظ، الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة، دار الإشراق، بيروت، 2003، ص 42.
24. د. مليحة عوني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مطابع جامعة بغداد، 1990، ص 233.
25. د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع مديرية الجامعات، الموصل، 1984، ص 90.
26. د. رشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي، مكتبة مدبولي، 2005، ص 8.
27. د. رشيد عبد الحافظ، المصدر السابق، ص 50.
28. عبد الله العبادي، التربية رأس مال مصدر الإنسانية، شبكة المعلومات –انترنيت، 2007.
29. د. أحسان محمد الحسن، المصدر السابق، ص 200.

30. محمد محفوظ، المصدر السابق، ص 43.
31. د. أحسان محمد الحسن، المصدر السابق، ص 202.
32. د. رشيد عبد الحافظ، المصدر السابق، ص 68.
33. محمد محفوظ، المصدر السابق، ص 90.
34. د. رشيد عبد الحافظ، المصدر السابق، ص 75.
35. د. محمد عبد العزيز، التعليم الجامعي بين الأصالة الفكرية والتبعية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة. 1999، ص 80.
36. د.مليحة عوني، وآخرون، المصدر السابق، ص 231.
37. سعد عواد، دور الإعلام المرئي في عملية التنشئة الاجتماعية، جريدة الصباح، العدد 1665
38. د. سعيد جاسم الاسدي، تفعيل أصول الديموقراطية، مجلة أوراق عراقية، العدد، 2005، ص27.
39. سعد عواد، المصدر السابق.
40. علي مهدي حسن، دور وسائل الإعلام في تشكيل المفاهيم المجتمعية، انترنيت. Almad apaper. com
41. د. مليحة عوني، وآخرون، المصدر السابق، ص 234.